الأمم المتحدة

A/54/962 S/2000/812

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورةالرابعة والخمسون
البندان ١١٦ (أ) و (د) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ صكوك حقوق الإنسان؛ والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل البيان الذي أصدره اليوم ١٦ آب/أغسطس وزير خارجية دولة إريتريا بشأن العودة الطوعية للمواطنين الإثيوبيين الذين يعيشون في إريتريا (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١١٦ (أ) و (د) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي مينكيروس
السفير
الممثل الدائم

220800 220800 00-61331 (A)
□□□□□□□□□□

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠

إثيوبيا ملزمة باستقبال رعاياها

شرعت حكومة إريتريا في الآونة الأخيرة بعملية العودة الطوعية للمواطنين الإثيوبيين الذين يعيشون في إريتريا. ونجم ذلك عن التشتت الهائل للسكان الذي حدث بسبب الحرب العدوانية التي شنتها إثيوبيا. ولم يستطع الإثيوبيون المشتتون بسبب الحرب أن يعيشوا في مخيمات مؤقتة لمدة طويلة. ويشكل هؤلاء أغلبية الذين عادوا إلى الوطن على أساس طوعي، على الرغم من أن هناك عددا صغيرا أيضا من الإثيوبيين تم إعادتهم إلى وطنهم لأنه ليس لديهم وضع قانوني يسمح لهم بالحصول على الإقامة. وتم إطلاع لجنة الصليب الأحمر الدولية على هذه الحالة، وطُلب منها أن تراقب العملية فضلا عن تقديم الدعم السوقي لها.

وعرقل النظام الإثيوبي عملية العودة إلى الوطن منذ البداية، ورفض استقبال رعاياه كما يطلب ذلك القانون الدولي. وبعد أن اتهم زورا إريتريا بـ ''احتجاز الرعايا الإثيوبيين في مخيمات الاعتقال''، قدم النظام الإثيوبي حججا ضعيفة لتبرير رفضه قبول عودة مواطنيه. وذكرت إثيوبيا في البداية أنها لا تستطيع أن تستقبل إلا ٥٠٠ شخص من رعاياها في كل دفعة كحد أقصى، على الرغم من أنها تخلت في مناسبات كثيرة عن آلاف من ذوي الأصول الإريترية في مواقع لم تحددها على الحدود. وعندما تم التغلب على هذا التقييد التعسفي من خلال تدخل لجنة الصليب الأحمر الدولية، أثارت السلطات الإثيوبية، بغية تعليق عملية العودة إلى الوطن المخطط لها، حجة ضرورة استخدام ''طريق بديل''. وجاءت هذه العقبة في آخر لحظة عندما استكملت لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الترتيبات المتعلقة بالنقل لحوالي ٢ ٠٠٠ إثيوبي متعطلين في شيب.

وإن رفض إثيوبيا للطريق الذي يربط بين كيساد إيكا وميريب، وهو الطريق الذي وافقت عليه لجنة الصليب الأحمر الدولية، بحجة أنه ''طريق خطر'' رفض يقوم على الكذب والافتراء. والواقع أن هذا الطريق هو نفسه الطريق الذي طردت منه إثيوبيا المدنيين الإريتريين المفلسين والذين يحتاجون يفتقرون إلى المساعدة، خلال نفس الفترة التي كان من المقرر إعادة الإثيوبيين فيها.

وانتظرت حكومة إريتريا لمدة اسبوعين على أمل أن تُقنع لجنة الصليب الأحمر الدولية إثيوبيا بقبول رعاياها. بل إن إريتريا اقترحت على لجنة الصليب الأحمر الدولية أن ترتب عملية نقل جوي أو عبور عن طريق بلد ثالث. وعندما تم استبعاد هذين الخيارين،

رتبت حكومة إريتريا عملية عودة الإثيوبيين من طريقين آمنين هما طريق تسيرونا وكيساد إيكا.

والمجتمع الدولي على علم بأن إثيوبيا:

- طردت حوالي ٠٠٠ ٧٥ شخص من أصل إريتري بطريقة غير إنسانية للغاية؛
- صادرت أموالهم وومتلكاتهم؛
- فصلت الأسر، فطردت البعض واحتجزت البعض الآخر لطردهم فيما بعد؛
- حطمت الزواج المختلط من خلال طرد الطرف الذي من أصل إريتري؛
- منعت العودة الطوعية للأشخاص الذين من أصل إريتري بينما احتجزت هؤلاء الذين في سن العسكرية أو أرغمتهم على الذهاب إلى بلدان ثالثة (أرغمت أكثر من ٠٠٠ ٥ على الفرار إلى كينيا فقط)؛
- اقتلعت جماعات كاملة من أصل إريتري من القرى التي بنوها وطوروها على مر الأجيال في غرب تيغراي (٣٩ قرية و ٠٠٠ ١٥ شخص).

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل النظام الإثيوبي احتجاز حوالي ٠٠٠ ٢ إريتري في مخيم اعتقال ديديسا حيث مات حوالي عشرة أشخاص بمن فيهم ثلاث طلاب جامعيين تحت التعذيب. وهناك أيضا مسألة خطيرة تتعلق بالمدنيين الإريتريين المفقودين وعددهم أكثر من ٠٠٠ ١ شخص لم يتم حصرهم بعد.

ولم تقتصر انتهاكات إثيوبيا لحقوق الإنسان المتعلقة بالإريتريين على أراضيها. فبعد أن صادرت ممتلكاتهم وماشيتهم، طردت أكثر من ٠٠٠ ١٥ إريتري من مناطق غاش باركا، الموجودة في الوقت الراهن تحت الاحتلال. هذا بالإضافة إلى قيام إثيوبيا بعمليات القتل الوحشي وتدمير المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة في المناطق التي اجتاحتها.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الأولية، مثل احتجاجات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة وما شابه ذلك، فإن عدم وجود رد فعال من جانب المجتمع الدولي سمح لإثيوبيا بارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق الأشخاص الذين من أصل إريتري بدون عقاب. والواقع أن كثيرا من الحكومات والمنظمات الدولية امتنعت عن توجيه إدانة عالمية للفظائع التي ارتكبتها إريتريا باسم ''الدبلوماسية الهادئة'' وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن ''القيود التأسيسية'' تمنعها عن الإعراب عن رأيها جهارة.

وقد لاحظ المجتمع الدولي بصورة متسقة أن حكومة إريتريا لم تحذ حذز إثيوبيا في ارتكاب التجاوزات. ومن المعروف جيدا أن إريتريا احترمت حق الإثيوبيين في العيش والعمل في إريتريا بوصفهم أجانب بدون تمييز، ورفضت من الناحية السياسية والعملية إثارة القلاقل الطائفية أو التحريض على الحقد الإثني.

وإن التشتت الهائل للمدنيين ونزوحهم في إريتريا، بمن فيهم عشرات الآلاف من الإثيوبيين، بسبب الغزو الأخير الذي قامت به إثيوبيا، خلق حاجة ماسة إلى العمل على عودة الإثيوبيين المتضررين إلى وطنهم. وفي حين أن هذه العودة طوعية بالنسبة للأغلبية الساحقة، فإنها تضم أيضا هؤلاء الذين لا يحق لهم الإقامة بصورة قانونية. وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن حكومة إريتريا أبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالعملية ودعتها إلى التعاون معها وطلبت منها بصورة محددة تسهيل النقل الآمن للعائدين ومصاحبتهم. وإن عدم قدرة إريتريا على ضمان أن عودة المواطنين الإثيوبيين ستتم بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، ناجم كما ذكر أعلاه، عن رفض إثيوبيا التعاون.